تأثير السياسة الخارجية الصينية على النظام الدولي بعد عام 2020

م.م. قيصر اسماعيل خليل
م.م. سيف لطيف مال الله
جامعة ديالى– كلية القانون والعلوم السياسية

The impact of Chinese foreign policy on the international system after 2020

assistant teacher. Caesar Ismail Khalil
assistant teacher. sayf latif mal allah
University of Diyala – College of Law and Political Science

المستخلص: تعد الصين قوة اقتصادية عظمى تسعى الى الحفاظ على مصالحها الداخلية والخارجية، فضلا عن ترسيخ دورها كقوى عظمى في النظام الدولي الجديد، وذلك بانتهاج سياسة خارجية تقوم على مبدأ التعايش السلمي في محاولة لإعادة تشكيل النظام الدولي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية الى نظام متعدد الاقطاب، وان تكون الصين احد هذه الاقطاب، فضلا عن ترسيخ مبدا العدالة والمساواة بعيدا عن سياسة الكتل والمحاور التي كانت قائمة اثناء الحرب الباردة، ويمكن ان يتم ذلك عن طريق تفعيل دور منظمة الامم المتحدة بشكل فاعل بعيدا عن تحكم اي دولة، والصين تمتلك من المؤهلات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والبشرية والجغرافية مما يمكنها من الدفاع عن الاستراتيجيات والسياسات التي تتبعها بكين في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية فضلا عن العلاقات متعددة الاطراف، كما ان الصين تمتلك من القوة ما يمكنها من تعزيز مكانتها في ظل النظام الدولي مستقبلا.**الكلمات المفتاحية:** تأثير، السياسة الخارجية، الصين، النظام الدولي.

Abstract : China is a major economic power that seeks to preserve its interests, as well as consolidate its role as a major power in the new international order, by pursuing a foreign policy based on the principle of peaceful coexistence in an attempt to reshape the current international system led by the United States of America into a multipolar system, with China being one of these poles. In addition to consolidating the principle of justice and equality away from the policy of blocs and axes that existed during the Cold War, this can be done by activating the role of the United Nations in an effective manner, away from the control of any state. China possesses the economic, military, technological, human and geographical qualifications that enable it to defend the strategies and policies pursued by Beijing in the economic, diplomatic and military fields

as well as multilateral relations. China also has the power to strengthen its position within the international system in the future.

Keywords: influence, foreign policy, China, international system

المقدمة: تعد الصين واحدة من أبرز القوى الصاعدة في العالم، خصوصاً مع نهاية القرن العشرين، حيث أصبحت تمتلك سياسة خارجية مؤثرة بما تمتلكه من قوة اقتصادية، سياسية وعسكرية هائلة، التي لها تأثير بالغ على النظام الدولي، ففي العقود الأخيرة، حققت الصين نمواً اقتصادياً استثنائياً، إذ تضاعف ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 14 مرة بين عامي 1990 و2019، لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، كما شهدت تطوراً ملحوظاً على الصعيدين السياسي والعسكري، مما عزز قوتها الناعمة والصلبة بشكل كبير، وأطلقت عدة مشاريع استراتيجية ضخمة مثل "مبادرة الحزام والطريق" والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، لتصبح قوة فاعلة في المنظمات والمؤسسات الدولية فضلا عن عضويتها في مجموعة "البريكس" التي تسعى الى اعادة تشكيل هيكل النظام الدولي. وبذلك اصبحت الصين بما تمتلكه من امكانيات تشكل تحديا حقيقيا للهيمنة الامريكية في النظام الدولي، الامر الذي يثير اشكالا حول مستقبل هذا النظام، وامكانية تحوله من نظام احادي الى متعدد الاقطاب، يتسم بالصراع أو التعاون الدولي، كما أن الطموحات الصينية وأهدافها الاستراتيجية، من خلال مشاريعها الاقتصادية والتجارية، تترك تأثيرات كبيرة على النظام الدولي، حيث تعمل الصين على تعزيز نفوذها في العديد من الساحات الدولية، في محاولة لتقليص الهيمنة الأمريكية والغربية.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح تأثير السياسة الخارجية الصينة على النظام الدولي الحالي عن طريق توضيح تطور السياسة الخارجية الصينة وامكانيات تأثيرها على النظام الدولي وامكانية تغيير هذا النظام في المستقبل.

اشكالية البحث: ان اشكالية البحث تأتي من النجاح الهائل للسياسة الخارجية الصيني في العقود الماضية وما يمكن لها تحقيقه في المستقبل اثر السياسات الناجحة التي تتبعها، الامر الذي جعلها امام تحديات كبيرة سواء على المستوى الداخلي او الخارجي.

ويمكن اجمال اشكالية البحث في طرح التساؤلات الاتية:

1. كيف تؤثر السياسة الخارجية الصينية في النظام الدولي بعد عام 2020؟
2. ما هو دور المؤثرات الاقليمية والدولية في فاعلية السياسة الخارجية الصينية؟
3. ما هو مستقبل النظام الدولي في ظل تطور السياسة الخارجية الصينية؟

فرضية البحث: تأتي فرضية البحث من التأثير الذي تمارسه الصين من خلا سياستها الخارجية في اعادة تشكيل ملامح النظام الدولي، وذلك من خلال تعزيز دورها كقوة اقتصادية وعسكرية وسياسية، التي تدعو الى التعددية الذي من شانه تعزيز التوازن العالمي، رافضتا نظام الهيمنة الاحادية، الامر الذي يثير تحديا للهيمنة الغربية التقليدية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية.

منهجية البحث: اعتمدت البحث المنهج التحليلي التاريخي للسياسة الخارجية الصينية، كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي للوصول الى استقراء واضح الى ما قد يؤل الية النظام الدولي في ظل التطور الهائل الذي تشهده الصين.

هيكلية البحث :تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، اذ خصص المبحث الاول لدراسة تطور السياسة الخارجية الصينية وما هي ابرز المحددات الاقليمية والدولية لها، اما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة المكانة الجيوسياسية الصينية وعوامل تأثيرها في النظام الدولي ، في حين تضمن المبحث الاخير اهم السيناريوهات المستقبلية الممكنة ، فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الاول: تطور السياسة الخارجية الصينية والمحددات الاقليمية والدولية المؤثرة فيها

هناك تحول ملحوظ في أداء السياسة الخارجية الصينية بعد أن أدرك صناع القرار في الصين أن زمن الحرب الباردة قد انتهى نهائيًا، ومن المتوقع أن تبرز توجهات الانفتاح الاستراتيجي، التي يطلق عليها البعض صيغة التشاورات، كأداة رئيسية لتعزيز التعاون بين القوى الدولية الكبرى، التي تتفق بشكل واضح على تجنب التصعيدات الكبرى والصراعات المدمرة، بالإضافة إلى تقليص انتشار التقنيات التي قد تهدد أمنها، هذا التوجه يشير إلى بداية مرحلة جديدة تتجاوز الإطار الضيق الذي ينظم العلاقات الدولية الحالية، ومن غير الصواب الاعتقاد بأن القيادة الصينية، المعروفة بتوجهاتها الثابتة، لن تسعى بكل قوتها نحو خلق الظروف التي تدعم توزيع الأعباء وتعزيز النظام الدولي، خصوصًا في ضوء معرفتها بأن القوى العالمية تسعى إلى حصر تأثيرها في الساحة الصينية فقط، وفي هذا السياق، تشبه الصين اليوم في نموها المستمر والصعود العالمي ما كانت عليه الولايات المتحدة قبل قرن، بل إنها تتمتع بقدرات متنوعة ومصادر غير مسبوقة، مما يجعلها قوة عالمية متميزة في المستقبل[1].

المطلب الاول: تطور السياسة الخارجية الصينية

تطورت السياسة الخارجية الصينية بشكل كبير خلال العقود الماضية، مما يعكس تحول الصين من دولة ذات نفوذ محدود في الساحة الدولية إلى قوة عظمى تسعى إلى تعزيز دورها العالمي، يمكن تلخيص مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية الى عدة حقب زمنية يمكن اجمالها بما يلي:

[1] شاهو القره داغي، الصعود السياسي والاقتصادي للصين، دراسة بحثية، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية ، 2023/10/6، ص4.

اولا: مرحلة ما بعد الثورة (1949–1970) بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 بقيادة الحزب الشيوعي، كانت السياسة الخارجية الصينية تتمحور حول مكافحة الإمبريالية وتأييد الحركات الثورية في العالم الثالث، اتبعت الصين سياسة العزلة نسبياً، مفضلة البقاء بعيدة عن التحالفات الكبرى والصراعات الدولية وادت القيادات الصينية المتعاقبة في هذه الفترة دورا مهم في رسم سياسات الصين على المستويين الداخلي والخارجي وقد صنف النظام الصيني في هذه الفترة ضمن النظم السياسية الشمولية المغلقة التي تلعب الزعامات الفردية ادوار محورية فيها[1] .

ثانيا: مرحلة الانفتاح وإعادة التفاعل مع العالم (1978–2000): في أواخر السبعينيات، والتي سميت بفترة الاصلاح الاقتصادي ب قيادة دينغ شياو بينغ[2] ، بدأ الصين سياسيا بعملية الانفتاح على العالم الخارجي والتي لخصها بقوله " لا يهم إذا كان القط رماديا أو أسودا ، المهم أن يلتهم الفئران، وان المهم ليس الاشتراكية أو الرأسمالية، لكن المهم هو زيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء الاقتصادي، ومن ثم رفاهية الشعب" ، والتي اصبحت نقطة تحول في السياسة الخارجية، حيث بدأ التركيز على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة، بعد التوقيع على اتفاقات تجارية واقتصادية تهدف الى تنمية التجارة الخارجية ،واستيراد التقنيات المتطورة، والتجارب الادارية وتوسيع التعاون الاقتصادي الخارجي، هذا الانفتاح ساعد في دفع الصين إلى الانخراط بشكل أكبر في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية[3] .

ثالثا: المرحلة الصاعدة كقوة اقتصادية (2000–2010): شهدت هذه الفترة ادخال تصورين استراتيجيين جديدين الى السياسة الخارجية الصينية، وهما الصعود السلمي وعالم متألف كرد على تنامي اطروحة التهديد الصيني في العالم الغربي، لذا واصلت الصين نموها الاقتصادي بشكل سريع، مما جعلها واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، الصين بدأت في تعزيز علاقاتها مع دول أخرى، خاصة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، من خلال الاستثمار والتعاون الاقتصادي، في هذه الفترة، أصبح لدى الصين دور أكثر فاعلية في الهيئات الدولية مثل مجموعة العشرين، حيث بدأت تسعى إلى إصلاح النظام الاقتصادي العالمي بما يتناسب مع مصالحها[4] .

---

(1) عدنان خلف حميد ، السياسة الخارجية الصينية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 4، كانون الاول 2015، ص57.

(2) ولد دينغ شياو بينغ في 22 أغسطس 1904 في بلدة جوانغ آن بمقاطعة سيتشوان جنوب غرب الصين، لعائلة ميسورة من الفلاحين، وهو سياسي ومنظّر، قاد جمهورية الصين الشعبية بين عامي 1978 و1992 نحو تبني رؤية اقتصادية أسهمت بشكل كبير في تحقيق نهضة اقتصادية كبرى للبلاد، في عام 1978 أطلق نبوءة تنبأ فيها بأن الصين تحتاج إلى نصف قرن لإتمام عملية التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية، للمزيد الاطلاع على، رشا كمال، دينغ شياو بينغ مهندس بناء الصين الحديثة ، الناشر المكتب المصري للمطبوعات، الطبعة الاولى، 2013، ص20-25.

(3) محمد صالح جسام ، التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وافاقها المستقبلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6، العدد12، 2014، ص289.

(4) فاطمة الزهراء حشاني، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، الجزائر، جامعة المسيلة، المجلد 5، العدد 2، 2020، ص781.

رابعا: مرحلة الطموحات الجيوسياسية (بعد عام 2010):يرصد المهتمون بالشأن الصيني تحولًا في السياسة الخارجية الصينية تحت قيادة الرئيس شي جين بينغ[1]، حيث تبتعد عن نهج أسلافه المعتمد على "إخفاء القدرات وانتظار الوقت" يشيرون إلى انحراف السياسة عن نهج دينغ نحو سياسة خارجية أكثر طموحًا ورفيعة المستوى، على سبيل المثال، أثار تصريح شي في 2016 حول التغيرات العالمية المتوقعة، بما في ذلك تدهور الاتحاد الأوروبي والاقتصاد الأمريكي، جدلاً واسعًا حول تطلعات بكين المستقبلية[2] .

وتم إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" التي تهدف إلى تعزيز النفوذ الصيني في آسيا وأفريقيا وأوروبا من خلال البنية التحتية والتعاون الاقتصادي، كما استمرت الصين في تعزيز قوتها العسكرية والتوسع في بحر الصين الجنوبي، مما زاد من توترات مع دول الجوار والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية، علاوة على ذلك، سعت الصين إلى تعزيز دورها في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وتحقيق أهدافها في مجالات مثل المناخ والتجارة العالمية[3] .

في المجمل تطورت السياسة الخارجية الصينية بشكل كبير من العزلة إلى الانفتاح، ثم إلى الطموحات الجيوسياسية العميقة، الصين اليوم تضع نفسها في موقف يمكنها من إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتماشى مع مصالحها، مع الحفاظ على استراتيجيات التنويع في تحالفاتها وتعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية على الساحة العالمية.

المطلب الثاني: اهم المحددات الاقليمية والدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية

السياسة الخارجية الصينية تتأثر بعدد من المحددات الإقليمية والدولية التي تحدد اتجاهاتها على الساحة العالمية وتشير إلى أن السياسة الخارجية للصين ليست مجرد رد فعل على الأحداث الدولية، بل هي محكومة بعدد من العوامل التي توجه قراراتها وأفعالها على الساحة الدولية، هذه المحددات تتنوع بين العوامل الإقليمية تلك المتعلقة بمنطقة آسيا والبيئة الجغرافية المحيطة بالصين والدولية التي تشمل القوى الكبرى والتي سناتي على ذكر اهمها وهي كالاتي:

اولا: المحددات الاقليمية: على المستوى الاقليمي تلعب دول الجوار دورا مهما في تشكيل السياسة الخارجية الصينية، لاسيما فيما يتعلق بنزاعات بحر الصين الجنوبي ، والعلاقة مع دول المنطقة واهمها اليابان ،الهند فضلا عن روسيا التي تحتل مكانة مهمة في تطور السياسة الخارجية الصينية :

---

(1) شي جين بينغ، من قومية هان، وُلد في يونيو 1953 في فوبينغ، مقاطعة شنشي. بدأ عمله في 1969 وانضم للحزب الشيوعي الصيني في 1974، تخرج من جامعة تسينغهوا في تخصص النظرية الماركسية وحصل على درجة الدكتوراه في القانون، يشغل حالياً منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، رئيس اللجنة العسكرية المركزية للحزب، ورئيس جمهورية الصين الشعبية، للمزيد الاطلاع على، بدون مؤلف، الرئيس الصيني شي جين بينغ، اعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد58، نيسان 2023.

(2) Armstrong Martin. 2017. Xi Jinping: In 10 Years We Can Expect New World Order. from: https://bit.ly/2N1ftQi, in sep.26, 2019.

(3) عدنان خلف حميد البدراني، مبادرة الحزام والطريق الصينية: جغرافية سياسية جديدة لتشكيل نظام دولي متعدد الاقطاب، مجلة دراسات دولية ، العدد 94، 2023/9/20، ص 22.

1.اليابان: منذ مايو 2018، تركزت دبلوماسية الصين تجاه اليابان على خطة شي جين بينغ لتحسين العلاقات، لكن صورة الصين لدى اليابان تظل متأثرة بنزاع جزر سينكاكو[1] والمشاعر المعادية الناتجة عن توغلها في المنطقة، كما أسهمت "دبلوماسية الذئب المحارب" العدوانية في تأجيج النفور العالمي، ما أثر سلبًا على هيبة الصين دوليًا. رغم ذلك، فقد حظيت ببعض الإعجاب من خلال "دبلوماسيتها المقنعة" وإسهاماتها في الحكومة العالمية.

إن التحديات الكبرى التي تواجه العلاقات اليابانية الصينية مستمرة دون حلول ويتطلب حلها إعادة تقييم شامل للأوضاع مع التركيز على صياغة علاقات ثنائية جديدة، في ظل التغيرات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، أصبح من الصعب العودة إلى الوضع الذي كان عليه في 2008. وبالتالي، ستكون مهمة الإدارة القادمة وضع خطة عملية لعصر جديد من العلاقات بين البلدين[2] .

2.الهند: تعتبر كل من الهند والصين احد الركائز الاساسية للأمن العالمي حيث يشكل عدد سكان الدولتين ما يقارب ربع سكان العالم ، فان ما تمتلكه الهند من موقع ديموغرافي وموارد كبيرة فضلا عن كونها دولة نووية بالإضافة الى حدودها البرية الواسعة مع الصين، تشكل مصدر قلق وتهديد للمصالح الصينية في المنطقة[3] ، ورغم كل ما تمتلكه الصين من قدرات وامكانيات الا ان التقارب الامريكي الهندي وتنامي العلاقة بين الطرفين هذا الامر اصبح من المحددات الاساسية في السياسة الخارجية الصينية، ولاسيما ان الهند تعتقد بان الصين تستخدم باكستان لاحتواء الهند والحيلولة دون صعودها كقوة اقليمية[4] .

لذا تسعى الصين لتسوية نزاعاتها مع الهند حيث اعلنت في تشرين الاول من عام 2024 عن التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية قضية المناطق الحدودية المتنازع عليها، يشمل هذا الاتفاق اتخاذ تدابير لتنظيم الدوريات العسكرية على طول خط السيطرة الفعلية في منطقة جبال الهيمالايا، بهدف فك الارتباط بين القوات العسكرية، وبالتالي تسوية النزاعات التي نشأت نتيجة المواجهات المباشرة التي وقعت في عام 2020 على الحدود الغربية للجبال، وهو ما أدى إلى تدهور العلاقات الثنائية بين نيودلهي وبكين إلى أدنى مستوياتها[5] .

---

(1) جزر سينكاكو هي التسمية اليابانية للجزر المتنازع عليها بين الصين واليابان، هذه الجزر غير مأهولة، وتقع على الجرف القاري لبحر الصين الشرقي، حيث تبعد حوالي 170 كم شمال تايوان و400 كم غرب أوكيناوا، وحوالي 170 كم عن جزيرة إشيجاكي اليابانية، بينما أقرب نقطة من البر الصيني تبعد نحو 300 كم، سيطرت اليابان عليها في عام 1972، وقد طالبت كل من الصين وجمهورية الصين (تايوان) بهذه الجزر منذ عام 1970-1971، إداريًا، تتبع الجزر محافظة أوكيناوا، ولا زال النزاع لم يحسم حتى الآن، علي غانم شريف وسيف نصرت توفيق، العلاقات الصينية اليابانية في ظل الخلاف على منطقة بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم السياسية، تكريت العدد31، 2023، ص248.

(2) كاواشيما شين، السياسة اليابانية تجاه الصين في مرحلة ما بعد آبي ، 2020/10/1، الزيارة في 2024/12/5، على الرابط https://www.nippon.com/ar/in-depth/d00626

(3) فرانسيس جالجانو، الجغرافية العسكرية الحديثة، الطبعة 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ضبي، 2024، ص70.

(4) محمد صالح ربيع، القوى الدولية والاقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية(رؤية جيوبولو تيكية) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 59، ص8.

(5) عادل علي، دوافع الهند والصين لاتفاق على انهاء المواجهة العسكرية في جبال الهمالايا، 11/13/ 2024، الزيارة في 12/16/ 2024، على الرابط https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9813/

لذا تعد الهند احد المحددات الاساسية في السياسة الخارجية الصينية ، حيث تسعى الصين الى ادارة هذا التنافس بما يوازي بين التماس المباشر والتعاون الاستراتيجي في عدد من الملفات الاقتصادية والامنية والبيئية، وذلك بما يخدم مصالحها الاقليمية والدولية.

3. روسيا: تشكل روسيا احد نقاط القوة في السياسة الخارجية الصينية بحكم العداء بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية والغرب، الامر الذي يشكل نقطة مهمة للتقارب مع الصين بحكم المصالح المشتركة بين الطرفين والذي يتمثل بالعديد من الاصعدة، اقتصاديا تشهد العلاقات بين الطرفين نمو مستمر ولاسيما في مجال الطاقة حيث هناك العديد من الاتفاقيات التعاونية بين الطرفين وذلك حيث تشكل الصين المستهلك الاول للطاقة الروسية مما يعزز امكانية روسيا لمواجهة العقوبات الاقتصادية التي فرضها عليها الغرب، وعسكريا هناك استمرار في مجال التعاون العسكري بين الطرفين مما يعزز قدرة الصين في تحقيق توازن للقوى في المنطقة ولاسيما في مواجهة التواجد الامريكي في تايوان والمناطق المجاورة للصين، فضلا عن التوجهات السياسية حيث تدعم روسيا الصين في العديد من القضايا السياسية الحساسة ولاسيما في بحر الصين الجنوبي الامر الذي يؤدي الى تعزيز دور الصين لتكون قوى عظمى منافسة للغرب[1] .

ان ما ال اليه الوضع الدولي بعد الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية، دفع كل من الصين وروسا، الى تشكيل تعاون دولي نموذجي .

ثانيا: المحددات الدولية: تعد المنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، وتدعو إلى إصلاح النظام الدولي ليتماشى مع ظهور قوى صاعدة مثلها، لذا تعد الولايات المتحدة الامريكية واحدة من ابرز المؤثرات الدولية في السياسة الخارجية الصينية وهي كالاتي:

يرى الخبراء والمسؤولين الصينيين بان الولايات المتحدة الامريكية مستمرة في ممارسة تأثيرها على البيئة الامنية المستقبلية للصين، حيث ان المصالح الامريكية تتطلب ان تكون الصين ضعيفة ومنقسمة نسبيا، لذا بذل الولايات المتحدة الامريكية جهود كبيرة لمنع بروز الصين كقوة اقتصادية وعسكرية منافسة لها[2]. حيث تتضح أهمية إقليم جنوب شرق آسيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن تحقيق مصالحها هناك يعد أساسًا لاستمرار هيمنتها على الإقليم، ومن أجل ذلك، وضعت الولايات المتحدة مجموعة من الأهداف التي تشمل مكافحة الإرهاب، الحد من نفوذ الصين ومنع توسعه، الحفاظ على حرية الملاحة، منع الانتشار النووي، وتعزيز العلاقات الاقتصادية بما يعود

(1) جمال طه علي، مستقبل العلاقات الروسية الصينية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسة ، الجامعة العراقية، العدد 10، 2021، ص 345-350.
(2) زلمان خليل زادة، التقييم الاستراتيجي، الطبعة 1، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ابو ضبي، 1997، ص209.

بالنفع على الولايات المتحدة، ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الولايات المتحدة على عدة وسائل، أبرزها الاتفاقيات الثنائية والجماعية مع دول المنطقة، التواجد العسكري المكثف، المبادرات الاجتماعية، المناورات العسكرية المشتركة، تعزيز التحالفات التقليدية، بالإضافة إلى السعي لضم حلفاء جدد[1] .

لذا تشكل الولايات المتحدة الامريكية احد المحددات الدولية وهي الابرز في وجه السياسة الخارجية الصينية التي تسعى بدورها الى التعامل مع هذا التحدي في ظل تصاعد المنافسة المستمرة مع الولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الثاني: المكانة الجيوسياسية الصينية وعوامل تأثيرها في النظام الدولي

لو كان من الممكن وصف أبرز سمات الصين في حالتها الراهنة، والمكانة الجيوسياسية المتاحة لتعزيز موقعها، لبرزت بعض العوامل بشكل أكثر دلالة من غيرها، فاستمرار معدلات النمو الاقتصادي بالوتائر العالية الحالية، أو ربما أسرع، قد يكون من أبرز الفرص لتعزيز مكانة الصين في المستقبل، فضلا عن ذلك، تتمتع الصين بنشاط اقتصادي وتجاري حيوي، وهي مستمرة في بناء قوة عسكرية حديثة وفعالة، فضلاً عن التزامها بسياسة خارجية متوازنة وناجحة، بعد التحول من سياسات ماو تسي تونغ[2] الراديكالية إلى سياسة أكثر براجماتية وأقل توجهاً نحو المواجهات. وتستند إنجازات الصين الحالية، ويمكن أن تستند على ذلك في المستقبل أيضاً، إلى مجموعة من العوامل الطبيعية التي تدعم الاقتصاد الصيني، مثل المساحة الشاسعة، والموقع الجيوستراتيجي على بحار وطرق تجارية تعتبر شرايين أساسية للاقتصاد العالمي، إلى جانب تضاريس متنوعة تشمل السهول والأنهار والجزر، كما أن هناك مناخ اجتماعي ومؤسساتي مرن وطموح، مع سكان يفضلون المجموع والمجتمع على الفرد، ويميلون إلى الانضباط، والعمل الجاد، واحترام القانون والمؤسسات، جميع هذه العناصر، إذا تم استثمارها بشكل جيد، تمثل دعائم هامة لتعزيز المكانة الجيوسياسية للصين، كذلك، فإن تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في المدن، وتطوير إدارة المشاريع الصناعية، وضبط دور القطاع العام، وتحفيز القطاع الخاص، والاستمرار في تطوير التكنولوجيا الحديثة والبحث العلمي، تعد كلها عوامل يمكن أن تساهم بشكل كبير في تعزيز مكانة الصين على الساحة الدولية[3] .

المطلب الاول: مكانة الصين الجيوسياسية

في الواقع، لا بد من بيان المكانة الجيوسياسية للصين، على اساس الفضاء الجيوسياسي الصيني فبالنظر الى الصين وما تمتلكه من قدرات وامكانيات يؤهلها لتكون لاعبا فاعلا في مساحة واسعة من العالم تخضع لنفوذها

(1) امير نجم عبود واحمد خضير عباس، السياسة الخارجية الامريكية اتجاه جنوب شرق اسيا في القرن الحادي والعشرين، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا ، العدد 13، 2023، ص142.

(2) ولد ماو تسي تونغ في 26 ديسمبر 1893 في شاوشان بمقاطعة هونان، وهو زعيم سياسي وقائد عسكري صيني، أسس جمهورية الصين الحديثة وأصبح رمزًا للشيوعية، تولى رئاسة الحزب الشيوعي عام 1935 وظل في منصبه حتى وفاته، أطلق "القفزة الكبرى إلى الأمام" و"الثورة الثقافية"، واعتبره البعض قائدًا حرر بلاده، بينما رآه آخرون دكتاتورًا قمعيًا، للمزيد الاطلاع على، مروة محمود صبحي، ماو تسي تونغ دراسة في الزعامات السياسية الصينية، مجلة وادي النيل ، جامعة الزقازيق، 2021، ص1881-1885.

(3) ياسين عامر عبد الجبار، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي-القيود والفرص، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، اب 2018، ص 77.

وسيطرتها، وفيما يخص المتغيرات الجيوسياسية الدولية تسعى القيادة الصينية لرصد هذه المتغيرات واغتنام الفرص التي تمكنها من تعزيز مكانتها وقوتها في النظام الدولي الجديد[1] .

تُعد الصين دولة عظمى وفقًا لجميع المعايير المعترف بها، وهي تسعى إلى تأمين مصالحها خارج حدودها في إطار العالم الذي فرضه التطور الاقتصادي المستمر، ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التوجه يتقاطع مع مصالح دول كبرى أخرى مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، التي تتنافس بدورها على حماية مصالحها الخاصة، وفي هذا السياق، تعمل القيادة الصينية على الاستفادة من جميع الفرص والموارد المتاحة لتعزيز مكانتها الجيوسياسية وتطبيق رؤيتها التنموية، بما في ذلك الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لفرضها على أكبر عدد من الدول، مستغلةً في ذلك أي أزمات قد تواجه خصومها الدوليين[2] .اذ لا يخفى على أحد أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة تمر بفترة توتر شديدة، وهو ما أصبح جليًا في عدة مجالات من بينها الحرب التجارية، والتنافس التكنولوجي والعسكري، مما يرشح هذه العلاقة لدخول مرحلة من "الحرب الباردة" ذات أبعاد معقدة، ومن هنا، تبرز أهمية دراسة المنظور الجيواستراتيجي الذي تتبناه دوائر صنع القرار في بكين تجاه الأقاليم التي تحمل مصالح صينية، سواء تلك التي تحتضن هذه المصالح بالفعل أو التي تعمل الصين على ضمانها[3] . وكمناطق نفوذ ممكنة يعد كل من الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا مثالين جيدين لفهم استراتيجيات الصين الجيوسياسية، حيث يظهر بوضوح تمايز السياسة الخارجية الصينية تجاه هاتين المنطقتين، ففي منطقة جنوب شرق آسيا، التي تُعد جزءًا من المجال الحيوي الجغرافي للصين، تسعى بكين لتعزيز سيطرتها على أجزاء واسعة من بحر الصين الجنوبي، وهو ما يثير نزاعًا مع القانون الدولي بشأن ترسيم الحدود البحرية، ويواجه اعتراضات من دول مثل فيتنام والفلبين وإندونيسيا وتايوان، التي تخشى من التوسع العسكري الصيني تحت غطاء الأنشطة البحرية مثل السفن التجارية أو قوارب الصيد[4] .

وفي هذا السياق، يمكن الاشارة إلى أن الصين تمزج بين القوة الناعمة التي تركز على الاستثمارات في البنى التحتية وبين النفوذ العسكري المتزايد في دول جنوب شرق آسيا، حيث تسعى لتوسيع وجودها العسكري في المنطقة من خلال الوصول إلى القواعد العسكرية، فضلاً عن مواصلة إنشاء الجزر الاصطناعية وتطويرها عسكريًا، من جهة أخرى، تعتبر الصين الشريك التجاري الأكبر لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، على الرغم من استبعادها من

(1) Raynaud Julian Vaday, Geopolitics of the International Monetary Fund, Center for Latin American Research, Working Paper 2015, p. 115.

(2) عبد الحليم غازلي، الادراك الجيوسياسي الصيني بين موروث الماضي ومتطلبات الحاضر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، المجلد 16، العدد 4، 2019، ص97.

(3) اسامة ابو ارشد، المنافسة الامريكية الصينية على نظام عالمي جديد، ورقة بحثية، الناشر المركز للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2021/4/7، ص2.

(4) Blake Herzinger, Ben Lefkowitz, China's increasing maritime influence in the Middle East, Political Observatory 3706, 2/17/2023, at the link, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/chinas-growing-naval- influence-middle-east.

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ بعد انسحاب الولايات المتحدة منها في 2017، كما تقود الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي تأسس في بكين عام 2014. أما في ما يتعلق بالشرق الأوسط، فالصين تتعامل مع المنطقة وفقًا لاعتبارات مختلفة، حيث تولي اهتمامًا كبيرًا لأمن الطاقة وضمان وصولها إلى مصادرها لتلبية احتياجاتها الإنتاجية، كما تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها في المنطقة عبر تقديم نفسها كقوة موازية للمصالح الأمريكية، وتنتهج بكين في هذا المجال سياسة تقوم على تجنب التورط المباشر في النزاعات الإقليمية، مفضلةً نشر استثماراتها في الدول المتنازعة مثل إيران ودول الخليج، مستفيدة من ضعف الطلب الأمريكي على الطاقة مقارنةً بالطلب الصيني[1] . فضلا عن ذلك، تسعى الصين إلى استثمار قوتها الناعمة في المنطقة، دون أن ترتبط بالضرورة بتغيير الأنظمة السياسية في الدول المعنية، وهو ما يختلف عن الاستراتيجية الأمريكية التي غالبًا ما تتطلب تغييرات بنيوية في تلك الأنظمة، وقد أظهرت الصين فهماً عميقًا للقضايا العربية، حيث أعلنت دعمها لحل الدولتين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأدانت التدخلات التركية في الشأن السوري، وساندت مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ومع ذلك، تظل التساؤلات حول كيفية تعامل بكين مع التناقضات الإقليمية، مثل التوترات بين الدول العربية وإيران، أمرًا محوريًا في تحليل سياساتها المستقبلية في المنطقة[2] .

في الختام، تمثل منطقة جنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي مفتاحًا استراتيجيًا للصين لتعزيز مكانتها الجيوسياسية، حيث تشكل هذه المناطق ليس فقط مسألة أمنية محلية وإقليمية بل تحديًا أمام حرية حركة أسطولها البحري، الذي يعد ثاني اكبر اسطول في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية.

المطلب الثاني: عوامل تأثير الصين في النظام الدولي

منذ بدايات القرن الواحد والعشرين وصولا الى الوقت الحاضر تستمر الصين في النمو والتطور في كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، وبذلك اصبحت تمتلك قوى هائلة تؤثر بشكل كبير على النظام الدولي والعلاقات بين الدول، الامر الذي اصبح يهدد هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وبداية رسم لنظام عالمي جديد متعدد الاقطاب بديلا لنظام احادي القطبية الحالي، وابرز عوامل التأثير التي تمتلكها الصين للتأثير في النظام الدولي هي كالاتي:

اولا: العامل الاقتصادي : على الصعيد الاقتصادي، تسجل الصين معدلات نمو استثنائية على المستوى العالمي، وتستحوذ على أكبر احتياطيات نقدية في العالم، كما تُعد الصين من أبرز الوجهات الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز مكانتها كإحدى أقوى الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، تتمتع الصين بقطاع صناعي ضخم، لا سيما في مجالات الصلب والحديد والتكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بغزو الفضاء، وتُعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة، مما يعكس قوتها الاقتصادية، كما تستثمر

(1) ابراهيم الفرن، ترجمة امل عيتاني، استثمارات الصين في التعاون الامني في الشرق الاوسط، مركز الشرق الادنى وجنوب اسيا للدراسات الاستراتيجية، 2022/10/13، ص 7-8.
(2) المصدر السابق، ص9.

الصين بشكل كبير في تعزيز استثماراتها الخارجية في مختلف أنحاء العالم، مما يساهم في ترسيخ دورها كفاعل اقتصادي دولي رئيسي، هذا بالإضافة إلى كونها تمتلك ثاني أكبر احتياطي من العملة الصعبة على مستوى العالم، وتعد ثاني أكبر دولة في جذب الاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة[1] . ولكن على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الصين في تعزيز اقتصادها، فإنها لا تزال تواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على استدامة نموها الاقتصادي. من أبرز هذه التحديات التوترات التجارية المستمرة مع الولايات المتحدة ودول أخرى، والتي قد تساهم في تقليص فرص التجارة الدولية وتعوق تدفق الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك، تواجه الصين تحديات داخلية تتعلق بالتفاوت الاقتصادي بين المناطق الشمالية والجنوبية، مما يؤدي إلى فجوة تنموية تؤثر على توازن النمو بين مختلف أنحاء البلاد، علاوة على ذلك، تواجه الصين انتقادات دولية بشأن قضايا حقوق الإنسان وحرية التعبير، وهو ما يشكل تحدياً إضافياً يعيق تحقيق استقرار اجتماعي داخلي وعلاقاتها مع المجتمع الدولي[2] .

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان للصين دور حيوي في اعادة تشكيل ملامح النظام الدولي الجديد بما تمتلكه من تأثير على سياسات التجارة العالمية وتقنيات التصنيع، والسياسات المالية الدولية، ما يمكن من اعادة صياغة مراكز القوة في العالم.

ثانيا: العامل العسكري: تعد القوة العسكرية أحد الأعمدة الأساسية لقوة الدولة على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي، تمثل الصين قوة عسكرية تقليدية ونووية كبيرة لا يمكن تجاهلها، حيث ترتبط عقيدتها العسكرية بحماية مصالح أمنها القومي وليست قتالية بحتة، إن فهم القيادة الصينية لأهمية القدرات العسكرية بجانب الإمكانيات الأخرى ساهم في تعزيز مكانة الصين في النظام الدولي خلال القرن الواحد والعشرين، مما دفعها لزيادة الإنفاق العسكري وتحديث وتطوير قوتها وعقيدتها العسكرية[3] .

في هذا السياق، أشار تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بعنوان "جيوش العالم 2013" إلى أن الصين احتلت المرتبة الثانية عالمياً من حيث حجم إنفاقها العسكري بنسبة 3.8%، من جهة أخرى، أوضح معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن النمو الاقتصادي المتسارع للصين قد يمكّنها من تحقيق توازن عسكري مع الولايات المتحدة، كما أشار إلى أنه يمكن أن يتقلص الفارق في القوة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة إذا استمرت الصين في تحقيق نمو اقتصادي أسرع وخصصت جزءاً أكبر من ناتجها المحلي للإنفاق العسكري، مما قد يجعل الإنفاق العسكري الصيني يعادل نصف الإنفاق الأمريكي في عام 2038 وثلثين في عام 2048، وتقديرات المعهد

(1) ادريس لكريني، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، المستقبل العربي للدراسات الدولية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب، مجلد 3، ص 124.
(2) شاهو القره داغي، مصدر سابق، ص7.
(3) منتصر الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الامريكية على القارة الاسيوية، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2017، ص170.

تشير إلى أنه إذا استمرت الصين في إنفاق 4.9% من ناتجها المحلي سنوياً، فإنها ستصل إلى نصف مستوى القوة العسكرية الأمريكية في عام 2033، وإلى مستوى الثلثين في عام 2041[1] . تمثل الهدف العسكري للصين في بناء قوة قوية وفعالة قادرة على خوض النزاعات الإقليمية وكسبها في الوقت الحقيقي، كما أكد خطاب الرئيس شي خلال الاحتفال بالذكرى التسعين لتأسيس جيش التحرير الشعبي الصيني أن الصين لن تسعى أبداً للغزو أو التوسع، لكنها في الوقت ذاته لن تسمح بأي حال من الأحوال بانفصال أي جزء من أراضيها[2] . في المختصر يعد العامل العسكري الصيني من العوامل المؤثرة في النظام الدولي، اذ تواصل الصين تعزيز قوتها العسكرية التقليدية والنووية، الامر الذي يزيد مكانتها العالمية ويساهم في تغيير موازين القوى، الامر الذي ينعكس على العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي، وبحلول السنوات القادمة يمكن للصين ان ترتقي الى امتلاك قوة عسكرية مماثلة للقوة العسكرية الامريكية الامر الذي يصبح ملزما للولايات المتحدة الامريكية بالعمل على الارتقاء بقوتها العسكرية للحفاظ على تفوقها العسكري.

ثالثا: العامل الدبلوماسي: لتحقيق مكانة الدول الكبرى، تسعى الصين إلى خلق بيئة إقليمية وعالمية مستقرة من خلال تعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية وتحالفاتها الدولية، فضلاً عن تسوية النزاعات سلمياً والحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الدول الكبرى. منذ منتصف التسعينات، شهدت الدبلوماسية الأمنية الدولية والإقليمية للصين تحولاً كبيراً، تسعى الصين إلى تأكيد دورها في القضايا الأمنية الإقليمية والدولية من خلال سياستها البراغماتية، وقوتها الاقتصادية المتزايدة، ودبلوماسيتها المرنة، مما مكّنها من بناء علاقات قوية ومتنامية عبر آسيا والعالم، بما في ذلك شراكات جديدة في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية[3] . يعتمد المفهوم الأمني الجديد على بناء علاقات من الاحترام المتبادل والود بين الدول، مستنداً إلى المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المشترك، وحل النزاعات بالطرق السلمية من خلال الحوارات والمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف، كما يسعى إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي جديد يتميز بالسلام والاستقرار والعدالة والحكمة[4] . حيث تنتهج الصين دبلوماسية مسالمة تهدف إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، تشمل الحفاظ على السلم العالمي، وضمان أمن الدولة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المشتركة، وتحمل المسؤولية الدولية، كما تتبع

---

(1) فهد الخزار ، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية، العدد 1، المجلد 40، جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2015، ص 15.

(2) China Military Power: Modernizing a Force to Fight & Win, Defense Intelligence Agency p. 13. Accessed: 09-12-2019. https://www.dia.mil/Portals/27/Documents/News/Military%20Power%20Publications/China_Militar

(3) بايتس غيل، النجم الصاعد ،الصين دبلوماسية امنية جديدة، ترجمة دلال ابو حيدر، بدون طبعة، دار الكتب العربية، بيروت –لبنان، 2009، ص13.

(4) المصدر السابق نفسه، ص20.

استراتيجية تهدف إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، وتسعى لتحقيق توازن في علاقاتها الخارجية مع القوى الكبرى ودول العالم الثالث[1] .

تلتزم الصين بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع جميع دول الجوار، ساعيةً إلى خلق بيئة محيطة متناغمة ومزدهرة وآمنة، كما تعد الصين من الدول الرائدة في التعاون الإقليمي الآسيوي، حيث تلعب دوراً فعالاً في آليات الحوار ضمن العديد من المنظمات الآسيوية، معتمدةً على مبدأ التشاور والتوافق والمساواة والمنافع المتبادلة والتقدم التدريجي، تراعى الصين مصالح جميع الأطراف وتعمل على تعزيز التنمية المشتركة للدول الآسيوية من خلال أفعال ملموسة، فضلا عن ذلك، تشارك الصين بشكل فاعل في شؤون الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بهدف تعزيز التعاون الدولي في القضايا العالمية[2] .حيث تسهم الصين من خلال دبلوماسيتها النشطة في تشكيل توازنات جديدة وتعزيز مكانتها في النظام الدولي الجديد.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لتأثير السياسية الخارجية الصينية في النظام الدولي

تعد دراسة السيناريوهات المستقبلية للصعود الصيني في ظل النظام الدولي الحالي من المواضيع المثيرة للجدل، حيث إن صعود أو تراجع الدول وما يترتب على ذلك من تداعيات سيؤثر حتماً على تغيير هيكلية النظام الدولي الحالي، ومع صعود الصين، وما أحدثه هذا الصعود من جدل على الصعيد العالمي، خاصة في ظل الهيمنة الأمريكية، التي ترى أن ذلك يمثل تهديداً لاستمرار هيمنتها على العالم، يرجح العديد من السيناريوهات والتي تتمثل بالاتي:

المطلب الاول: سيناريو استمرار نظام احادي القطبية

يفترض مؤيدو هذا السيناريو استمرار هيمنة القوة الأمريكية دون تغييرات جوهرية في النظام الحالي، مع السماح بوجود نظام شراكة دولية، بمعنى آخر، يظل النظام الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة مركزياً، مع تفوقها الاقتصادي والعسكري حتى الآن، على سبيل المثال، لا تزال الولايات المتحدة قادرة على تحدي ومنع الصين من إقامة إمبراطوريتها في بحر الصين الجنوبي[3] .وفي الواقع، هناك من يعارض استمرار النظام الأحادي القطبية، مشيرين إلى أن القوى الكبرى تدير عالماً يعاني من الفوضى وعدم الاستقرار، وأن مصادر قوتها قد تكون مهددة بالزوال، كما أن نظام الأحادية القطبية أصبح يستهلك استراتيجياً وسياسياً، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على الوفاء بمتطلبات قيادتها ومواجهة التحديات المتزايدة، فالعالم لم يكن آمناً خلال فترة الثنائية القطبية بين

(1) منتصر الرفاعي ، مصدر سبق ذكره، ص 153-154.

(2) السلام والتنمية والتعاون ... راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، بتاريخ 9/4/ 2020، الزيارة في 2025/2/6، على الرابط http://sy.chineseembassy.org/eng/xwfb/P020050831595664539470.pdf

(3) صابر خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين مبادرة الحزام والطريق انموذجا، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد 14، العدد 13، 2022، ص 10-11.

الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي آنذاك، ومن ثم، وبعد أن تولت الولايات المتحدة قيادة الأمور، فإن إنفاقها الكبير على تعزيز قدراتها العسكرية أسفر عن عالم أقل أمناً، علاوة على ذلك، فشلت الولايات المتحدة في السيطرة على العديد من النزاعات والحروب التي ما زالت مستمرة حتى اليوم، من منظور الواقعيين الجدد، فإن بنية القطبية الأحادية تعد الأقل استقراراً، إذ أن تركيز القوة في يد واحدة يهدد الدول الأخرى ويدفعها إلى تعزيز قوتها من أجل استعادة التوازن العالمي، فضلا عن ذلك، أسهم انتشار الأسلحة النووية وظهور قضايا تهدد أمن المجتمعات الإنسانية مثل أسلحة الدمار الشامل، وظهور الإرهاب والجماعات الإرهابية التي تتحدى السيادة في النظام الدولي، الى خلق نظام دولي غير مستقر[1] .

المطلب الثاني: سيناريو ثنائي القطبية

يفترض مؤيدو هذا السيناريو قيام نظام دولي متعدد الأقطاب، وقد بدأت بعض ملامح هذا الاحتمال تظهر بالفعل، حيث توجد الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول البريكس (BRICS) [2] ، فضلا عن قوى أخرى قد تنشأ مستقبلاً لتشكيل أقطاب جديدة، ومن أبرز المؤشرات المستقبلية للصين، جهودها مع روسيا في بناء ما قد يصبح قطباً مستقبلياً، من خلال تحالف "شنغهاي" ومنظمة الأمن والتعاون في آسيا الوسطى. يعتقد الكثيرون أن الصين هي المنافس الأبرز الذي قد يوازن القوة الأمريكية أو يتفوق عليها، وقد توقع بنك جولدمان ساكس أن يتفوق حجم الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2027[3] .ومن جانبه، يرى العالم السياسي جون آيكنبيري[4] ، أن صعود الصين في منطقة شرق آسيا سيتشكل من خلال احتمالين: الأول هو تحويل المنطقة إلى نظام ثنائي تتنافس فيه الصين مع الولايات المتحدة، إذا استمرت الصين في تطوير اقتصادها إلى درجة تمكنها من منافسة الولايات المتحدة، أما الاحتمال الثاني فيتمثل في زيادة الصين لقوتها تدريجياً حتى تحل محل القوة الأمريكية كالقوة المهيمنة، ويضيف آيكنبيري أن التطور الذي تشهده الصين سيؤثر في تشكيل المنطقة على المدى الطويل، حيث تنمو قوتها بشكل مطرد في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وقد توسع تأثيرها الدبلوماسي عبر انضمامها إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، مثل منظمة آسيان، كما أصبح الاقتصاد الصيني بمثابة ورشة العمل

---

(1) فهد الخرار، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية، العدد 1، المجلد 40، جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي 2015، ص 171-173.

(2) تأسس تكتل "البريكس" في عام 2006، ويضم خمس دول هي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا (التي انضمت في 2010)، نشأ التكتل على أسس اقتصادية تهدف إلى تعزيز التعاون بين أعضائه، مع التركيز على محاربة الفقر والحفاظ على الأمن والسلم العالمي، في ظل الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة، سعت دول "البريكس" إلى التحرر من التبعية للاقتصاد الأمريكي، خاصة بعد فشل أوروبا في بناء نموذج اقتصادي مستقل، وتوسعت أهداف التكتل لتشمل تعزيز الرقابة على النظام الرأسمالي ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، للمزيد الاطلاع، نسرين رياض شنشول، مستقبل تجمع دول البريكس في النظام الدولي الجديد، مجلة حمورابي للدراسات، جامعة النهرين، العدد 51، 2024، ص69-93.

(3) مستقبل القوة الأمريكية، تاريخ النشر،2021/2/15، الزيارة في 2025/1/20، على الرابط
https://www.ecssr.ae/wp-content/themes/ecssr-child/split/Int105-1

(4) جون إيكينبيري هو أستاذ السياسة والشؤون الدولية في جامعة برينستون ومدير مشارك لمركز برينستون للدراسات الأمنية الدولية، كما يشغل منصب باحث بارز في جامعة كيونج هي بكوريا. في 2018-2019، كان زميلًا زائرًا في كلية أول سولز بجامعة أكسفورد، وفي 2013-2014 كان أستاذًا زائرًا في كلية باليول بأكسفورد، إيكينبيري عضو في الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، وقد تم تصنيفه ضمن أفضل 10 علماء في العلاقات الدولية في العشرين عامًا الأخيرة، هو مؤلف لثمانية كتب. للمزيد الاطلاع، ديانا مانكوس، جون ايكنبيري، الزيارة في 2025/2/8، على الرابط https://gji3.scholar.princeton.edu/

العالمية[1] .في هذا السياق، أن صعود الصين سيؤدي حتماً إلى تغيير النظام الدولي، إذ أن زيادة قوة الدولة تدفعها للسعي لتغيير النظام الدولي من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي.

المطلب الثالث: سيناريو متعدد الاقطاب

يفترض مؤيدو هذا السيناريو قيام نظام دولي بلا أقطاب، حيث تنتهي ظاهرة القطبية ويُبنى النظام الدولي على أسس لا تعتمد على أقطاب محددة، الفكرة الأساسية لهذا الاحتمال تشير إلى أن القوى العالمية التي ستشكل النظام الدولي في المستقبل القريب، لن تكون قادرة على لعب أدوار رئيسة كأقطاب دولية، بسبب عدم اكتمال مقومات قوتها بالنسبة للقوى الصاعدة، أو بسبب تراجع قدراتها في حالة الولايات المتحدة، فضلاً عن عوامل أخرى، هذا سيسهم في تشكيل نظام دولي يعتمد على تحالفات وشراكات استراتيجية مرنة ومتغيرة باستمرار، دون أن يتخذ شكلاً ثابتًا[2] .

وقد تناول "ريتشارد هاس"[3] هذا الاحتمال في عام 2008، مشيرًا إلى أن نظام اللاقطبية يختلف عن القطبية التقليدية التي تعتمد على تحكم الدول في قيادة النظام الدولي، بل سيزداد تأثير الفاعلين غير الحكوميين (Non-State Actors) مثل الشركات متعددة الجنسيات، كما هو الحال مع فيسبوك في الولايات المتحدة أو شركة هواوي الصينية التي كان لها تأثير كبير في اندلاع الحرب التجارية بين البلدين[4] . وفي النهاية، يبقى نجاح إعادة تشكيل بنية النظام الدولي وخلق نظام متعدد الأقطاب مرهونًا بالتنافس الأمريكي-الصيني، وقدرة الاقتصاد الصيني على الاستمرار مع الحفاظ على القدرات العسكرية التي تضاهي القدرات العسكرية الأمريكية، وفي الوقت نفسه، يجب أن يعمل على تعزيز علاقاته مع روسيا، الحليف الموازن الذي يسعى إلى تحقيق توازنات تقوض الهيمنة الأمريكية، مما يسمح بخلق توازنات جديدة في النظام الدولي، كما أن التحولات في النظام الدولي وانتقاله إلى نظام متعدد الأقطاب سيواكبه عودة مناطق النفوذ ومنطق المجال الحيوي كركيزتين أساسيتين تحكمان العلاقات بين القوى الكبرى.

(1) G. John Ikenberry, "American Hegemony and East Asian Order (Australian Journal of International Affairs), Vol.58, No.3, September 2004, p360-362.

(2) ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 104.

(3) وُلد ريتشارد ناثان هاس في 28 يوليو 1951، وهو دبلوماسي أمريكي شغل منصب رئيس مجلس العلاقات الخارجية منذ 2003، قبل ذلك، كان مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية ومستشارًا لوزير الخارجية كولن باول، كما شغل منصب المنسق الأمريكي لمستقبل أفغانستان وخلف جورج ميتشل كمبعوث خاص إلى إيرلندا الشمالية، حيث حصل على جائزة الخدمة المتميزة من وزارة الخارجية، للمزيد الاطلاع على ، رضوة عمار، ريشارد هاس من الفلسفة الى هندسة سياسة امريكا الخارجية، جريدة الراي، العدد 10555، 2008.

(4) شريفة كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عاملي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب الملامح والمؤشرات وأي دور للصين في ذلك؟، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5 ، العدد 2 ، السنة 2021، ص 81.

الخاتمة: في ختام هذه الدراسة التي تناولت تأثير السياسة الخارجية الصينية على النظام الدولي، يتبين أن الصين في القرن تعتبر من القوى المحورية في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، فقد صعدت إلى مكانة عالمية بارزة، وهي اليوم من أبرز الدول بفضل امتلاكها لمقومات قوة مادية وغير مادية، فهي عضو دائم في مجلس الأمن ولها حق الفيتو، وثاني أكبر اقتصاد عالمي، ورابع أكبر دولة من حيث المساحة، فضلا عن المقوم السكاني، إضافة إلى تنوع جغرافي متميز وموقع جيوسياسي استراتيجي، كما أنها الأولى عالميًا في حجم الاحتياطي النقدي، والثالثة عسكريًا بعد الولايات المتحدة وروسيا.

المرحلة الانتقالية التي مرت بها الصين من تجربة الإصلاح والانفتاح ساعدتها على تحقيق إنجازات كبيرة على المستويات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية، مما أسهم في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية، كما سعت الصين من خلال سياسة "الصعود السلمي" ، وأدرجت هذه السياسة ضمن استراتيجيتها الخارجية لتحقيق مصالحها القومية دون اللجوء إلى القوة العسكرية، وقد عملت على بناء تحالفات والانضمام إلى تكتلات إقليمية ودولية ذات طابع اقتصادي، معتمدة على القوة الناعمة التي مكنت لها نفوذًا واسعًا في العديد من الدول عبر القارات المختلفة.

وفي نهاية البحث توصلنا الى العديد من النتائج منها:

1. ان الصين تمتلك من المقومات ما يؤهلها لمنافسة الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن امكانية اعادة تشكيل النظام الدولي الى متعدد الاقطاب.

2. ان التطور والتقدم السريع الذي تشهده الصين في مختلف المجالات، خلق لها المزيد من التحديات، على المستويين الداخلي والخارجي ووجب عليها التعامل معها في حال رغبتها في التقدم المستمر.

3. تسعى الصين الى تجنب الاشتباك المباشر مع الولايات المتحدة الامريكية، واستمرار التنافس وفق اساليب غير عسكرية، مع استمرار احتمال الصدام المباشر قائما.

المصادر

References

اولا: الكتب العربية.

1. رشا كمال، دينغ شياو بينغ مهندس بناء الصين الحديثة ، الناشر المكتب المصري للمطبوعات، الطبعة الاولى، 2013.
2. فرانسيس جالجانو، الجغرافية العسكرية الحديثة، الطبعة 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ضبي، 2024.
3. زلمان خليل زادة، التقييم الاستراتيجي، الطبعة 1، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ابو ضبي، 1997.
4. منتصر الرفاعي، تأثير الصعود الصيني في مستقبل الهيمنة الامريكية على القارة الاسيوية، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 2017.

5. بايتس غيل، النجم الصاعد ،الصين دبلوماسية امنية جديدة، ترجمة دلال ابو حيدر، بدون طبعة، دار الكتب العربية، بيروت –لبنان، 2009.

ثانيا: المجلات والبحوث.

1. شاهو القره داغي، الصعود السياسي والاقتصادي للصين، دراسة بحثية، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية ، 2023/10/6.
2. عدنان خلف حميد ، السياسة الخارجية الصينية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 4، كانون الاول 2015.
3. محمد صالح جسام ، التجربة التنموية للاقتصاد الصيني وافاقها المستقبلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 6، العدد12، 2014.
4. فاطمة الزهراء حشاني، السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ: معالم التحول وخلفياته، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، الجزائر، جامعة المسيلة، المجلد 5، العدد 2، 2020.
5. بدون مؤلف، الرئيس الصيني شي جين بينغ، اعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد58، نيسان 2023.
6. عدنان خلف حميد البدراني، مبادرة الحزام والطريق الصينية: جغرافية سياسية جديدة لتشكيل نظام دولي متعدد الاقطاب، مجلة دراسات دولية ، العدد 94، 2023/9/20.
7. علي غانم شريف وسيف نصرت توفيق، العلاقات الصينية اليابانية في ظل الخلاف على منطقة بحر الصين الجنوبي، مجلة العلوم السياسية، تكريت العدد31، 2023.
8. محمد صالح ربيع، القوى الدولية والاقليمية وتأثيرها في السياسة الصينية(رؤية جيوبولو تيكية) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 59.
9. جمال طه علي، مستقبل العلاقات الروسية الصينية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسة ، الجامعة العراقية، العدد 10، 2021.
10. امير نجم عبود واحمد خضير عباس، السياسة الخارجية الامريكية اتجاه جنوب شرق اسيا في القرن الحادي والعشرين، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا ، العدد 13، 2023.
11. مروة محمود صبحي، ماو تسي تونغ دراسة في الزعامات السياسية الصينية، مجلة وادي النيل ، جامعة الزقازيق، 2021.
12. عبد الحليم غازلي، الادراك الجيوسياسي الصيني بين موروث الماضي ومتطلبات الحاضر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، المجلد 16، العدد 4، 2019.
13. اسامة ابو ارشد، المنافسة الامريكية الصينية على نظام عالمي جديد، ورقة بحثية، الناشر المركز للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2021/4/7.
14. ابراهيم الفرن، ترجمة امل عيتاني، استثمارات الصين في التعاون الامني في الشرق الاوسط، مركز الشرق الادنى وجنوب اسيا للدراسات الاستراتيجية، 2022/10/13.
15. ادريس لكريني، الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، المستقبل العربي للدراسات الدولية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب، مجلد 3.
16. فهد الخزار ، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية، العدد 1، المجلد 40، جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 2015.
17. صابر خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين مبادرة الحزام والطريق انموذجا، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد 14، العدد 13، 2022.
18. فهد الخرار، المستقبل الجيوبوليتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية، العدد 1، المجلد 40، جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي 2015.

19. نسرين رياض شنشول، مستقبل تجمع دول البريكس في النظام الدولي الجديد، مجلة حمورابي للدراسات، جامعة النهرين، العدد 51، 2024.

20. ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018.

21. رضوة عمار، ريشارد هاس من الفلسفة الى هندسة سياسة امريكا الخارجية، جريدة الراي، العدد 10555، 2008.

22. شريفة كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عاملي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب الملامح والمؤشرات وأي دور للصين في ذلك؟، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5 ، العدد 2 ، السنة 2021.

ثالثا: المصادر الاجنبية.

1. Armstrong Martin. 2017. Xi Jinping: In 10 Years We Can Expect New World Order. from: https://bit.ly/2N1ftQi, in sep.26, 2019 .

2. Raynaud Julian Vaday, Geopolitics of the International Monetary Fund, Center for Latin American Research, Working Paper 2015.

3. Blake Herzinger, Ben Lefkowitz, China's increasing maritime influence in the Middle East, Political Observatory 3706, 2/17/2023, at the link, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/chinas-growing-naval- influence-middle-east

4. China Military Power: Modernizing a Force to Fight & Win, Defense Intelligence Agency p. 13. Accessed: 09-12-2019 .

5. https://www.dia.mil/Portals/27/Documents/News/Military%20Power%20Publications/China_Militar

6. G. John Ikenberry, "American Hegemony and East Asian Order (Australian Journal of International Affairs), Vol.58, No.3, September 2004..

رابعا: الرسائل والاطاريح.

1. ياسين عامر عبد الجبار، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي-القيود والفرص، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، اب 2018.

2. خامسا: مصادر الانترنت:

3. كاواشيما شين، السياسة اليابانية تجاه الصين في مرحلة ما بعد آبي ، 2020/10/1، الزيارة في 2024/12/5، على الرابط https://www.nippon.com/ar/in-depth/d00626

4. عادل علي، دوافع الهند والصين لاتفاق على انهاء المواجهة العسكرية في جبال الهمالايا، 11/13/ 2024، الزيارة في 12/16/ 2024، على الرابط https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/9813

5. السلام والتنمية والتعاون ... راية الدبلوماسية الصينية في العصر الجديد، بتاريخ 4/9/ 2020، الزيارة في 2025/2/6، على الرابط http://sy.chineseembassy.org/eng/xwfb/P020050831595664539470.pdf

6. مستقبل القوة الأمريكية، تاريخ النشر،2021/2/15، الزيارة في 2025/1/20، على الرابط

7. https://www.ecssr.ae/wp-content/themes/ecssr-child/split/Int105-1

8. ديانا مانكوس، جون ايكنبيري، الزيارة في 2025/2/8، على الرابط https://gji3.scholar.princeton.edu/